

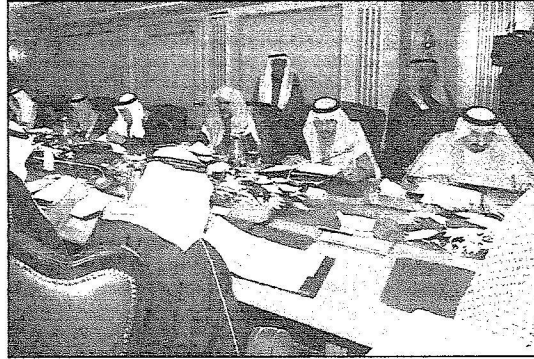
سجلت زيادة مقدارها ٦٥ مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي

مجلس الوزراء يقر ميزانية العام المالي الجديد بحجم ٤٧٥ مليار ريال

خادم الحرمين يوجه بزيادة حجم المشاريع بما يؤدي إلى توفير فرص وظيفية للمواطنين

التوجيه باعتماد مشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٢٥ مليار ريال
تفصيل ١٢٢ مليار ريال لبرامج التعليم العالي والابتعاث الخارجي
٤٩ مليار ريال للإنفاق على قطاع المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة

٥٢ مليار ريال لقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية



روضة خريم - و.أ.س:

أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، أمس الاثنين الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة ١٤٢٩هـ، الموافق للثاني والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٨م في روضة خريم بمنطقة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وأبلغ معالي وزير الثقافة والإعلام، الأستاذ إياد بن أمين مدني وكالة الأنباء السعودية في بيانته عقب الجلسة أن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ وأقرها.

إقر ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله كلمة لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن

فيها الميزانية، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

تأكيد على نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الإيجابية

إخواننا المواطنين، أخواننا المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٠هـ/١٤٣١م التي يبلغ حجمها (٤٧٥) مليار ريال بزيادة مقدارها (٦٥) مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي.

إن الميزانية الجديدة، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول خلال إعدادها، ستكون - بمشيئة الله تعالى - تعزيراً للبرامج التنموية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات. فقد وجهنا باعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية على (٢٢٥) مليار ريال بزيادة نسبتها (٣٦) بالمئة عما تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتبلغ (ثلاثة) أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الثامنة التي بدأت قبل أربع سنوات.

ففي قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الإعانات الخارجي بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع حوالي (١٢٢) مليار ريال. ويمثل أكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة.

واستكمالاً للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع تم اعتماد مشاريع جديدة لتوفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة ومن أبرزها تنفيذ مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وفروعها.

وفي قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (٥٢) مليار ريال لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات، ورفع مستوى الرعاية الصحية الأولية، كما شملت الميزانية مواصلات دعم برامج معالجة الفقر، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الشباب والرياضة.

ويبلغ ما خصص للإنفاق على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية ما يقارب (٤٩) مليار ريال. وفي إطار الاهتمام بهذه القطاعات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة للبلديات وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، وتعزيز مصادر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء.

وفي قطاع النقل والاتصالات وصلت مخصصاته لهذا العام إلى (١٩) مليار ريال.

فقد تم اعتماد مبالغ لتنفيذ طرق جديدة وإكمال وإصلاح العديد من الطرق القائمة، وتصل تلك المبالغ أعلى ما تم اعتماده حتى الآن للطرق، كما شمل هذا القطاع مشاريع جديدة للموانئ

والمطارات.

وترغب إلى جميع المسؤولين الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية لإنجازها وفقاً للجدد المحددة لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، وندفع عجلة التنمية الشاملة.

وفي الختام، نحمد الله أن مكنتنا من تسخير موارد هذه البلاد وطاقتها للوصول ببلداننا العزيزة إلى ما وصلت إليه من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء وطننا الغاليين علينا، وتحقيق الرخاء والتنمية ونسأله - جلّت قدرته - أن يديم على الجمع نعمه، وأن يفتح الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

من جهته قال وزير الثقافة والإعلام إن معالي وزير المالية ومتوجهه كريم قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة واستعرض الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام الحالي ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ والملاج الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء قنياً:

٢٨/١٤٢٩م (٢٠٠٨م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١٧٥٣.٥٠٠.٠٠٠) ألفاً وسبع مئة وثلاثة وخمسين ملياراً وخمسة مئة مليون ريال بالأسعار الجارية

محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢) بالمئة مقارنة بنسبة (٧,٦) بالمئة للعام السابق، وأن يحقق القطاع البترولي نمواً نسبته (٣٤,٩) بالمئة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (٨) بالمئة بالأسعار الجارية.

كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته ٨ في المئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فينبوغي أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٤,٢) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٣) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٤,٣) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٤,٤) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١١,٤) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦,٣) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (١,٤) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (٢,٢) بالمئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت

وأوضح وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استقطاب الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة.

وبين وزير الثقافة والإعلام في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - توجه بالحمد والثناء لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء، كما حث حفله الله الجميع على شكر الله جل وعلا على ما آفاه به على هذه البلاد وخصيها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل الأوقات ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعرا عظم الأمانة التي حمل إياها. وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس وافق في جلسة أمس على تغيير اسم جمعية الهلال الأحمر السعودي إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي.

مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٦) بالمائة كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

وبين وزير المالية في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٢٨/ ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م) نسبتته (٩٣) بالمائة عما كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٣٦) بالمائة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

وقال وزير المالية فيما يتعلق بالدين العام إن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م) إلى (٣٣٧.٠٠٠.٠٠٠) مئتين وسبعة وثلاثين ألف مليون ريال لتقلص نسبته إلى حوالي (١٣٥) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ (١٨٧) بالمائة في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م).

وبين أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيقف هذا العام فائضاً مقداره (٨٢٠.٧٠٠.٠٠٠) ثمان مئة وعشرون ألفاً ومئتا مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٥٨) بالمائة عن العام السابق.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فينتوق أن يحقق فائضاً مقداره (٥٦٤.٨٠٠.٠٠٠) خمس مئة وأربعة وستون ألفاً وثمان مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م) مقارنة بفائض مقداره (٣٥٤.٣٠٠.٠٠٠) ثلاث مئة وأربعة وخمسون ألفاً وثلاث مئة مليون ريال للعام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م) بارتفاع نسبته (٥٩٤) بالمائة.

